

النظام الاقتصادي في الإسلام

المعاصرة الساحة

الحرية الاقتصادية

الحرية الاقتصادية

تعريف الحرية الاقتصادية:-

مصطلح ارتبط استعماله بمدرسة الطبيعيين.

تاريخها:

ظهرت في فرنسا منتصف القرن الثامن عشر الميلادي.

مروادها:

الدكتور (كيناي) دكتور الملك لويس الخامس عشر.

مبادئ مدرسة الطبيعيين:

1- خضوع الجانب الاقتصادي لنظام طبيعي ليس من صنع البشر.

❖ يحقق النمو والرخاء للناس

❖ جعل مهمة الدولة توفير الأمن – الدفاع - القضاء

❖ على الدولة ألا تتدخل في النشاط الاقتصادي.

2- استقلال علم الاقتصاد عن الدين والأخلاق وسائر العلوم الاجتماعية.

3- اعتبار المصلحة الشخصية :

جعلت الدافع الوحيد للعمل والكسب

4- الاعتقاد بتوافق المصلحة الخاصة مع العامة أدى إلى :

عدم التناقض بين المصلحتين ساعد في ظهور مذهب التقليديين :

هو مذهب مدرسة التقليديين في بريطانيا.

- أبرز مروادها :- آدم سميث

- مبادئها:

❖ المنافسة الحرة.

❖ جعلت أداة لتحقيق رفاهية المجتمعات.

❖ تلخيص أفكار مدارس الطبيعيين والتقليديين هو:

أهداف هذه المدرستين:

1. عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2. التخلص من قيود الكنيسة.

3. اعتبار المصلحة الشخصية.

4. الحرية المطلقة

5. تأكيد أن الفرد هو الخلية الأساسية في المجتمع

6. جعل الحرية حق من حقوق الفرد الطبيعية

أسباب قيام المدرستين:

❖ الضرر الذي لحق بالنشاط الاقتصادي

مثال :- الضرائب - تخفيف سعر التكلفة.

❖ تسلط الكنيسة المتحالفة مع الحكام.

❖ العبء الذي كان يعاني منه الاقتصاد بسبب نفقات الكنيسة.

❖ سحق الشخصية الفردية في ظل الإقطاع .-

مبادئ الحرية الاقتصادية الذي نادى به الثورة في أوروبا:

نتائجها هو: النظام الاقتصادي الحر (يسمى بالنظام الرأسمالي).

أهم مبادئها:

❖ حرية التملك

❖ حرية التعاقد

❖ حرية الإنتاج

❖ حرية تحديد الأسعار

❖ حرية التبادل

❖ حرية الاستهلاك

❖ حرية التصرف في الدخل والثروة.

❖ الحرية الاقتصادية المقيدة في النظام

❖ الاقتصاد الإسلامي

منهجها:

❖ 1- الوسطية هي أصل الشريعة الإسلامية

❖ 2- الضبط بأصول الشريعة.

❖ 3- حرية الاختيار في ممارسة النشاط الاقتصادي.

❖ 4- تحقيق الوظيفة الكبرى في الأرض:-

❖ الخلافة: هي إعمار الأرض بكل ما تشمله جوانب الحياة

❖ العبودية لله.



الفرق بين حرية النظام الإسلامي والنظام الأخرى

النظام الاقتصادي الإسلامي :-

❖ اعتبار الحرية وسيلة لتحقيق الأهداف.

❖ النظام الاقتصادي الإسلامي لا يحتاج لتعديل مبادئه .

❖ ضوابط النظام الاقتصادي جزء من التشريع.

الانظمة الاخرى :-

❖ الحرية مقصودة لذاتها.

❖ لا توجد ضوابط شرعية بل تعديلات.

❖ الإصلاحات تأتي عندما تقتضي الحاجة لذلك.

❖ الانفلات من مساوئ الانظمة الوضعية.

❖ كبت الدوافع الفطرية

❖ الضوابط الشرعية الواردة على النشاط الاقتصادي:

❖ ضمان جلب المصالح ودرء المفسدات للفرد والمجتمع.

❖ الالتزام بعدد من الواجبات الشرعية والاقتصادية

❖ الربط بين الجانبين (الدنيا والآخرة).

❖ تحقيق غاية جلب المصالح ودرء المفسدات في النظام الاقتصادي الإسلامي لها قيوداً لضبط نشاطه الاقتصادي :

الضابط الأول

تطبيق أحكام الإسلام في الحلال والحرام

من صورة:

1- تحريم إنتاج استهلاك السلع الخبيثة المضرّة بالإنسان.

الدليل:- **قَالَ تَعَالَى: (وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ).**

أ- حرية الإنتاج والاستهلاك تقع داخل دائرة الحلال.

ب- السلع والخدمات الخبيثة المحرمة الممنوعة المنصوص عليها:

مثال: الخمر – لحم الخنزير

ج- السلع التي وصفت بأنها خبيثة أو مضرّة غير منصوص عليها :

يأتي دور الاجتهاد في تعيين ما ينطبق عليه الوصف المذموم

- التحريم والتحليل ليس من صلاحية البشر.

- حذر الله تعالى من التحريم بغير علم.

الدليل:- **قَالَ تَعَالَى: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَقْتُرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ).**

من إيجابيات تطبيق قيد الحلال والحرام:

أولاً :- الضروريات

تعريفها: هي التي لا تستقيم حياة المجتمع إلا بها .

أقسام الضروريات هي: (حفظ الدين – النفس – العقل – النسل – المال).

ثانياً :- زيادة رفاهية المجتمع:

لا تأتي إلا بالاستمتاع بالسلع والخدمات والموارد المتاحة لتوفير الطيبات واستبعاد الخبائث.

إهمال رفاهية المجتمع :

❖ يلحق الضرر بالضروريات

❖ يعرض المجتمع إلى الخطر

❖ يحرم المجتمع من السلع والخدمات الطبية النافعة
مثال :- الأنفاق على المخدرات والخمور
ثالثاً:- تحريم طرق الكسب غير المشروع
(الربا - الغرر - الغش - الرشوة - التزوير).

الضابط الثاني:- الالتزام بعدد من الواجبات الشرعية الاقتصادية

❖ حرية التصرف في الملك (الدخل - الثروة).

❖ الإلزام بالإنفاق الواجب (الزكاة)

الضابط الثالث:- الحجر على السفهاء والصبيان والمجانين

تعريف الحجر:

- لغةً: المنع والتضييق.

اصطلاحاً: منع الإنسان من التصرف في ماله.

الأصل في الشرع:

حرية التصرف (البيع - الهبة - الصدقة).

أما إذا طرأ ما يبطل المنع أو التضييق يطبق الشرع.

القاعدة الأساسية :

القاعدة الأولى: متى ما تعارضت الحرية مع المصلحة تقيد الحرية بما يخدم المصلحة

نتاج هذه القاعدة كان الحجر وأقسامه :

القسم الأول :- حجر لمصلحة الغير

القسم الثاني :- حجر لمصلحة النفس

القسم الأول: حجر لمصلحة الغير نوعين:

(أ) حجر المفلس: يقيد من حرية التصرف في المال

❖ تعريف المفلس: هو الذي يعجز ماله عن الوفاء بديونه الحالية

❖ حفظاً لمصالح الغرماء

❖ توزيع أمواله بينهم بالعدل

(ب) حجر المريض: يمنع ألا يتبرع ما يزيد عن ثلث ماله حفظ لحق الورثة.

القسم الثاني:- حجر لمصلحة النفس

هو حجر السفه والصبى والمجنون.

تعريف السفه:- ضعيف العقل وسئ التصرف.

حكمه: يحجر عليه إذا ظهر منه التبذير في ماله.

الصبى: ما كان دون البلوغ

المجنون: فاقد العقل

إحكامهم:-

❖ تقيد حريتهم

❖ المنع من التصرف في أموالهم مثال البيع - الإجارة

❖ المنع من التصرف في ذمهم مثال الدين - الضمان - الكفالة
❖ يتولى أوليائهم التصرف بدلا منهم

الدليل: - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾

أحكام رفع الحجر:-

- ❖ تعاد لهم حرية التصرف بزوال سبب الحجر
- ❖ الصبي: ببلوغه ورشده
- ❖ المجنون: برجوع عقله ورشده
- ❖ السفیه: بالرشد والصلاح وحسن التدبير .
- ❖ ويدخل تحت أحكام الحجر على من يضع المال العام.

الحكمة من مشروعية الحجر:

1. حفظاً لمصلحة الأصناف الثلاثة (السفيه - المجنون - الصبي).
2. حفظاً لمصالح الأمة.
3. القاعدة الثانية: متى ما تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة تقدم المصلحة العامة.
4. من أمثلة ذلك:- منع الاحتكار.
5. تعريفه شرعاً: الامتناع عن بيع سلة أو خدمة مما يؤدي منعها إلى الإضرار بالناس.
6. مثال: أن يتوقف التاجر عن بيع سلعة ضرورية ليرفع سعرها.
7. حكم الاحتكار: منهي عنه.

الدليل: قوله صلى الله عليه وسلم: (من احتكر فهو خاطئ).

حكم مشروعية الاحتكار:

- ❖ إلحاق ضرر بالمصلحة العامة.
 - ❖ تعارض مصلحة عامة مع خاصة.
- أمثلة للقيود الشرعية على الحرية الاقتصادية في النظام الإسلامي قيود ثابتة مثال :-
- ❖ الحجر
 - ❖ منع الاحتكار
 - ❖ تدخل الدولة

““

بتوفيق للجميع

Khaled